الحملة انطلقت في خمس محافظات

فيصل الحمود : «صرخة حلب» واجب ديني وإنساني تجاه الأشقاء في سوريا

ابراهيم الفودري

الشيخ فيصل الحمود مشاركا في الحملة

تجاوب كبير مع الحملة

- الكويت كانت وما زالت في طليعة الدول التي تحرص على مساعدة الجميع
- محافظة الفروانية تعمل دائما لتكون في طليعة مقدمي الخير والعطاء
- الفودري : المشاركة اقتصرت على التبرع عبر خدمة «كي نت»
- المعراج : وفد من الجمعية سيذهب لسوريا لتجهيز الاحتياجات المطلوبة للأشقاء
- متبرعون : الوضع المأساوي للسوريين كان الدافع الأكبر للتبرع وتقديم المساعدة

قال مسؤولون كويتيون امس ان حملة التبرعات التي اطلقتها جمعية الهلال الاحمر الكويتي لمصلحة النازحين من مدينة حلب السورية «صرخة حلب» تعكس الدور الكبير الذي تقوم به دولة الكويت على الصعيد الانساني والاغاثي دوليا.

واضاف المسؤولون في تصريحات متفرقة لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» ان الحملة التي انطلقت في خمس محافظات وبدأت في ثلاث منها هي الفروانية ومبارك الكبير والاحمدي تأتي تجاوبا من اهل الكويت الذين جبلوا على فعل الخير تجاه السوريين الذين يواجهون ظروفا انسانية غاية في الصعوبة.

واكد هؤلاء اهمية الدور الكبير الذي تقوم به جمعية الهلال الاحمر الكويتي في الجانب الانساني وايصال المساعدات الاغاثية الى مستحقيها حول العالم.

من جانبه قال محافظ الفروانية الشيخ فيصل الحمود في تصريح لـ«كونا» وتلفزيون دولة الكويت ان هذه الحملة الخيرية الانسانية انطلقت من واجب ديني وانساني تجاه الاشقاء في حلب السورية تهدف لدعمهم بعد الدمار الذي تعرضت له بلدهم.

واضاف الشيخ فيصل الحمود ان الحملة تابعة من الحرص على المساهمة بفعالية في ترسيخ مكانة وريادة دولة الكويت كمركز انساني عالمي.

واوضح ان الكويت كانت وما زالت في طليعة الدول التي تحرص على مساعدة الجميع ومد جسور الاغاثة وتقديم العون ورفع المعاناة عن المنكوبين والمحتاجين اينما كانوا بتوجيهات من سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد.

وذكر ان محافظة الفروانية تعمل دائما لتكون في طليعة مقدمي الخير والعطاء مشيدا بالدور الكبير الذي تقوم به جمعية الهلال الاحمر والجمعيات الخيرية الكويتية لدعم الاشقاء المسلمين في كل مكان.

واثنى الشيخ فيصل الحمود على التجاوب الكبير للمواطنين والمقيمين مع الحملة بما يعكس اصالة الشعب الكويتي وحبه للعطاء ومسارعته لمد يد العون للمحتاجين في وقت المحن.

من جانبه قال مدير ادارة المكتب الفني بمحافظة الاحمدي ابراهيم الفودري في تصريح لـ«كونا» ان المشاركة في هذه الحملة اقتصرت على التبرع عبر خدمة «كي نت» انطلاقا من نهج دولة الكويت التطوعي الانساني العريق والتأكيد على استحقاقها وجدارتها للتتويج الاممي كمركز للعمل الانساني.

واشار الفودري الى المتابعة الحثيثة والتوجيهات الدائمة لمحافظ الاحمدي الشيخ فواز الخالد بضرورة التعاون والتنسيق مع «الهلال الاحمر» وتيسير كل المتطلبات التي تسهم في تحقيق الاهداف المرجوة من الحملة.

واعرب عن شكره لكل من بادر وساهم في هذه الحملة من المواطنين والمقيمين وكذلك الدول التي تحرص على مساعدة الجميع ومد جسور الاغاثة وتقديم العون ورفع المعاناة عن المنكوبين والمحتاجين اينما كانوا بتوجيهات من سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد.

وذكر ان محافظة الفروانية تعمل دائما لتكون في طليعة مقدمي الخير والعطاء مشيدا بالدور الكبير الذي تقوم به جمعية الهلال الاحمر والجمعيات الخيرية الكويتية لدعم الاشقاء المسلمين في كل مكان.

واثنى الشيخ فيصل الحمود على التجاوب الكبير للمواطنين والمقيمين مع الحملة بما يعكس اصالة الشعب الكويتي وحبه للعطاء ومسارعته لمد يد العون للمحتاجين في وقت المحن.

من جانبه قال مدير ادارة المكتب الفني بمحافظة الاحمدي ابراهيم الفودري في تصريح لـ«كونا» ان المشاركة في هذه الحملة اقتصرت على التبرع عبر خدمة «كي نت» انطلاقا من نهج دولة الكويت التطوعي الانساني العريق والتأكيد على استحقاقها وجدارتها للتتويج الاممي كمركز للعمل الانساني.

واشار الفودري الى المتابعة الحثيثة والتوجيهات الدائمة لمحافظ الاحمدي الشيخ فواز الخالد بضرورة التعاون والتنسيق مع «الهلال الاحمر» وتيسير كل المتطلبات التي تسهم في تحقيق الاهداف المرجوة من الحملة.

واعرب عن شكره لكل من بادر وساهم في هذه الحملة من المواطنين والمقيمين وكذلك «الهلال الاحمر» على جهودها الكبيرة في جميع المحافظات ووزارة الاعلام ووسائل الاعلام على دورهم في دعم الحملة.

من جهته اكد مدير ادارة الكوارث والطوارئ بجمعية الهلال الاحمر الكويتي يوسف المعراج في تصريح مماثل ان الحملة تأتي باسم اهل الكويت الذين «جبلوا على فعل الخير ومساعدة المتضررين حول العالم».

واضاف المعراج ان الحملة التي جاءت تجاوبا مع الاحداث التي تشهدها مدينة حلب السورية تهدف لجمع التبرعات وارسال المساعدات الانسانية والاغاثية الى الاشقاء هناك.

واوضح ان «الهلال الاحمر» تنفذ هذه الحملة في العديد من مناطق البلاد داخل المجمعات التجارية ومؤسسات الدولة كجامعة الكويت ووزارة الدولة لشؤون الشباب مشيدا بتجاوب المتبرعين من المواطنين والمقيمين مع هذه الحملة الانسانية.

وذكر ان وفدا من الجمعية سيذهب لسوريا لتجهيز الاحتياجات المطلوبة للاشقاء هناك مضيفا انه وصلت قبل يومين مساعدات «الهلال الاحمر» الكويتي بالتعاون مع نظيره القطري متضمنة ملابس شتوية وغيرها من الاحتياجات الضرورية.

وافاد المعراج بان التبرع لمصلحة الحملة المقامة في محافظات البلاد سيكون بواسطة اجهزة «كي نت» او عن طريق الموقع الالكتروني لجمعية الهلال الاحمر وليس نقديا لافتا الى امكانية ارسال متطوعين الى كبار السن حال تعذرهم عن الحضور للتبرع.

من جانبه قال المتبرع عبد الله المسباح في تصريح مماثل انه اختار التبرع عن طريق جمعية الهلال الاحمر كونها جهة موثوقة ذات تاريخ طويل في اعمال الخير وايصال المساعدات الى مستحقيها.

واضاف المسباح ان اهل الكويت جبلوا على حب الخير والعطاء وان مثل هذه الحملة ليس امر مستغربا لاسيما ان دولة الكويت هي مركز العمل الانساني وسمو امير البلاد حفظه الله ورعاه قائد العمل الانساني.

من جهته قال المتبرع علي الفيلكاوي في تصريح مماثل ان الوضع المأساوي للسوريين كان الدافع الاكبر للتبرع وتقديم المساعدة المساعدات الانسانية الاساسية لهم.

واضاف الفيلكاوي انه فضل التبرع بواسطة جمعية الهلال الاحمر باعتبارها الجهة الرسمية الموثوقة في مثل هذه الامور والتي تسهم بدورها في ايصال المساعدات الى مستحقيها.

بدوره اكد المتبرع يعقوب السويطي في تصريح مماثل ان الاقدام على تقديم التبرعات والمساعدات الانسانية لصالح الاشقاء في سوريا واجب انساني واخلاقي مشيدا بتجاوب و«فزعة» اهل الكويت لاخوانهم في حلب الذين يتعرضون لظروف قاسية.

من جانبه قال للتبرع منصور العتيبي في تصريح مماثل انه فضل تقديم تبرعه عبر جمعية الهلال الاحمر لمساعدة الاشقاء في حلب السورية لمواجهة الظروف المأساوية التي يعيشونها.

واضاف العتيبي اننا نسير على نهج سمو امير البلاد ونهج «كويت الإنسانية» في المبادرة الى نجدة المنكوب في كل مكان لاسيما بالدول العربية والاسلامية.

وقال احد المتبرعين من المقيمين بمحافظة الاحمدي في تصريح مماثل انه جاء ليتبرع من خلال هذه الحملة لثقته في جهود جمعية الهلال الاحمر ومؤازرتها للمنكوبين حول العالم لافتا الى تاريخها المشرف في هذا المجال.

وتهدف حملة التبرعات «صرخة حلب» الى دعم اوضاع النازحين من مدينة حلب السورية وتضامنا مع الظروف الصعبة التي يواجهها الاشقاء هناك لاسيما نقص الدواء والمواد الغذائية

تتمات

الغانم : الرياضة

من خلال تقديم ضمانات في صورة تعهد سيرسل الى الهيئات الدولية الرياضية ، بتعديل قانون ٣٦ لسنة 2012 وإلغاء القوانين الاخرى ، بما يتماشى مع الميثاق الاولمبي والقوانين الرياضية الدولية .

كما تعهدت ايضا الحكومة بتوجيه دعوة لاتحاد كرة القدم «فيفا» واللجنة الأولمبية الدولية ، للحضور الى دولة الكويت ، تمهيدا للوصول الى صيغة توافقية ، والجلوس في حوار مع الحكومة ومجلس الامة حول هذة التعديلات المقترحة .

وكشف عدد من حضور الاجتماع أن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ، أكد على عدم وجود نية لإقصاء اي طرف ، عند مناقشة القانون في اللجنة الرياضية البرلمانية ، التي سيتم تشكيلها.

في السياق نفسه طالب عدد من النواب المنظمات الدولية برفع الإيقاف الرياضي عن دولة الكويت مؤقتا ، مؤكدين تقديرهم للخطوات الحكومية ، ولافتين إلى أنهم سيقومون بالتواصل مع النواب مقدمي طلب عقد جلسة خاصة ، لمناقشة الوضع الرياضي ، من أجل تأجيل طلبهم وإرجاء عقد تلك الجلسة .

واكد النائب عبد الوهاب البابطين ان مبادرة الـ34 نائبا لحل الأزمة الرياضية أتت لمارها ، خاصة ان التحرك النيابي جاء بهدف تمكين الشباب الرياضي من المشاركه في بطولة امم آسيا المقبلة ، ورفع الإيقاف عن الرياضة بشكل عام ، حيث تقدمنا بتوصية بجلسه الافتتاح ، موضحا ان التوصية النيابية أثمرت عن مبادره الحكومة التي أشار لها كتاب وزير الدولة لشؤون الشباب المرسل الاسبوع الماضي لرئيس مجلس الامة ، متضمنا الموافقة على مقترح الهيئة العامة للرياضة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة ، نحو رفع ايقاف النشاط الرياضي لدولة الكويت خارجيا قبل تاريخ 23 ديسمبر الجاري .

وقال البابطين انه جاء في كتاب مجلس الوزراء ان هيئة الرياضة تقدمت بمقترح متطور وشامل وبالتعاون مع مجلس الامة ، لاصداره خلال 6 اشهر ، يواكب التطورات التي طرأت على التشريعات الرياضية الدولية والميثاق الأولمبي ، وبما لا يتعارض مع الدستور وسيادة الدولة وقوانينها وحماية المال العام ، وان تلتزم المنظمات الدولية برفع الإيقاف مؤقت ، لحين إقرار هذة التعديلات التوافقية .

واشار الى ان الحكومة بهذا الضمان الذي سيرسل للهيئات الدولية ، تتعهد امام مجلس الامة بانها خلال 6 أشهر ستعمل على إيجاد قانون متوافق عليه من شانه رفع الإيقاف كليا ، داعيا في الوقت ذاته ان تستجيب الهيئات الدولية مع طلب حكومة دولة الكويت ، وهو إصدار قرار برفع الإيقاف مؤقتا عن الرياضة الى حين إقرار هذا التعهد .

أضاف : نقول للحكومة نحن لدينا يد تبني ونمد يد التعاون لكن لدينا يد تحاسب ، داعيا جميع الأطراف من وزراء ونواب رياضيين ، للمبادرة فورا بمد التعاون لحل القضية الرياضية.

من جهته قال النائب نايف المرداس إنه قد لا نحتاج لجلسة برلمانية خاصة ، في شان تعليق النشاط الرياضي ، حيث إن الحكومة ستقدم تعهدات للاتحاد الدولي، مشيرا إلى أن «المشكلة في طريقها للحل إن شاء الله» .

أضاف المرداس أن الحكومة متعاونة في الملف الرياضي ، وستباشر في حلحلة الوضع، وقدمت ضمانات لإصلاح الوضع الرياضي، ولم ندع لجلسة خاصة بهذا الخصوص، بمعنى أن الأمور في طريقها للحل .

بدوره قال النائب عمر الطبطبائي : اليوم نستطيع ان نؤكد باننا زرعنا البذرة الأولى لحل أزمة الرياضة ، اما جني الثمار فنحتاج الوقت ومن كل رياضي مهتم ومواطن غيور ان يقدم تصوراته وندرس بالتأكيد ، حتى نطور الرياضة ، وليس رفع الإيقاف فقط فالكرة في ملعب بعض الجهات ، وهذا التعهد يتطلب من الطرف الاخر ابداء حسن النية للعمل بشكل كامل لتحقيق الهدف أضاف الطبطبائي : نحن هنا بعقلية وضع الحلول لا العقبات ولهذا كانت الانطلاقة نحو هدف رفع الإيقاف الرياضي ، والحكومة ردت التحية نجاة التوصية النيابية ومدت يد التعاون للجلوس على طاولة النقاش

الصبيح : نصف مليون

التدقيق الفني والقانوني ، وإنه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة في حق الملفات غير المستحقة للدعم.

وأوضحت الصبيح أنه تمت إعادة النظر في بعض الملفات من الناحية القانونية وبلغ عددها 20600 ملف ، وتبين أن هناك 500 ألف دينار تم أخذها من دون وجه حق وتم استرداد 200 ألف دينار منها، والعمل مستمر حسب القانون لإرجاع كامل المبلغ.

اضافت الوزيرة أنه بدءاً من السنة الجديدة سيتم ربط الهيئة بنظام الي جديد مع جميع الجهات الأخرى في الحكومة ، لتوفير الجهد والعناء في تخليص المعاملات إضافة إلى استحداث تطبيق للأجهزة الذكية لإنجاز بعض من المعاملات.

«الخارجية» : إطلاق

للمجلس شرحا حول هذا الموضوع ، وأحاط المجلس علما بالاتصالات والاجراءات التي تم اتخاذها مع السلطات الايرانية حول هذه القضية ، مؤكدا بأن هناك وعودا من السلطات الايرانية بمتابعة الموضوع ، والاخطار بأماكن تواجد مواطنينا وبذل الجهود لاطلاق سراحهم.

من جهة أخرى استعرض مجلس الوزراء برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر (2016/2017 - 2019/2020) تحت شعار «نحو تنمية مستدامة» ، حيث استمع الى شرح قدمته وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح ، اوضحت فيه ان هذا البرنامج جاء في ضوء مضامين النطق السامي لصاحب السمو الامير ، في افتتاح مجلس الامة كما يعكس برنامج عمل الحكومة خلال السنوات الاربعة القادمة ، والتي تتوافق مع اهداف التنمية المستدامة التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة للخمس عشر سنة القادمة ، وهذه الاولويات تشتمل على «استدامة المالية العامة وبرنامج التخصيص ودور القطاع الخاص ، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتنظيم سوق العمل وشبكة الامان الاجتماعي ، وتطوير منظومة التعليم وجودة الرعاية الصحية والبنى التحتية المعلوماتية والاتصالات واقتصاد المعرفة والحوكمة المؤسسية والبيئة والطاقات المتجددة ، وتم الاخذ في الاعتبار الوضع الدولي والاقليمي ، كما ستقوم الحكومة بخطط اصلاح شاملة وفقا لأولويات تنموية ملحة ، ضمن اطار الرؤية المستقبلية وخطط التنمية ، الامر الذي يتطلب التعاون مع مجلس الامة وكل شركاء التنمية ، من جهات حكومية وقطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني على تنفيذ هذه الاصلاحات.

وأكد مجلس الوزراء أنه تابع بقلق شديد الوضع المؤسف في مدينة حلب السورية ، حيث عبر عن ادانته واستنكاره للعمليات الوحشية والمجازر التي ارتكبها النظام السوري بحق مدينة حلب واهاليها العزل والمجازر التي ترتكب اتجاه الابرياء والتي لا تمت للدين والاعراف الاسلامية ولا القوانين الدولية بصلة ، سائلين المولى عز وجل ان يرفع القلم عن المستضعفين من الابرياء وان يتغمد الاموات بواسع رحمته وان يمن على المصابين منهم بالشفاء العاجل.

وتقدم مجلس الوزراء بالشكر والامتنان الى الشعب الكويتي الوفي لتجاوبه وتفاعله مع حملات جمع التبرعات التي قام بها كل من وزارة الاعلام وجمعية الهلال الاحمر الكويتي ولجان الاغاثة ، وذلك لإيمانه بحق كفالة الحياة الكريمة لاشقائه السوريين ومساهمته في رفع وتخفيف الظلم الواقع على الشعب السوري الشقيق.

واكد مجلس الوزراء على ضرورة تكاتف الشعب الكويتي وتعزيز الوحدة الوطنية والوقوف صفا واحدا خلف قيادته الحكيمة ، في مواجهة الظلم ورفع المعاناة عن الشعب السوري ، لاسيما ان الشعب الكويتي شعر بمرارة الظلم ، كما طالب المجلس بضرورة التدخل الدولي الفوري من قبل مجلس الامن لوقف المجازر التي ترتكب بحق الشعب السوري.

وادان مجلس الوزراء الهجوم الارهابي الذي وقع في مدينة الكرك جنوب الاردن أمس الأول ، والذي اسفر عن استشهاد عدد من قوات الامن واصابة الاخرين منهم ، مؤكدا موقف دولة الكويت الرافض للارهاب بكل اشكاله وصوره .

الحربي : أحلنا

في الأخطاء الطبية ، منها لجان تخصصية ولجان عليا ، لافتا إلى أن التحقيقات الأولية تعاد أكثر من مرة حتى تثبت الإدانة .

أضاف وزير الصحة أن الأخطاء الطبية واردة في كل دول العالم، وان تلك الأخطاء في الكويت تعتبر طبيعية ولا تشكل أي خطر على المرضى.

وحول المؤتمر، قال الحربي إن الفقه الإسلامي أجاز موضوع طفل الأنابيب، مؤكدا أن هذا المؤتمر يتوافق ورؤية وأولويات واهتمام وزارة الصحة، وحرصها على دمج مبادئ ومعايير حقوق الإنسان بجميع البرامج، والسياسات، والإجراءات المتعلقة بالرعاية الصحية بمستوياتها الوقائية، والعلاجية، والتأهيلية، والتلطيفية .

أضاف أن «انعقاد هذا المؤتمر يتزامن مع الاحتفال باختيار الكويت كعاصمة للثقافة الإسلامية لعام 2016، لما قدمته الكويت من مساهمات ومبادرات، منها العمل على إبراز وتأصيل المنظور الإسلامي بالبرامج والسياسات الصحية من خلال أنشطة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية.

عبدالله الثاني

وقال الملك عبدالله إن «الأردن سيتصدى بقوة وحزم لكل من يحاول الاعتداء أو المساس بأمنه وسلامة مواطنيه»، وأضاف: «بتلاحم أبناء وبنات الوطن ونشامى القوات المسلحة والأمن العام وقوات الدرك، سيظل عصيا منيعا في وجه كل محاولات الغدر والإرهاب».

وأكد العاهل الأردني أن «الوحدة الوطنية هي السلاح الأقوى في مواجهة المخططات الإرهابية الظلامية»، مشددا على أن «هذه الأعمال الغادرة والآثمة، لن تنال من عزيمتنا في محاربة قوى الشر والظلام، وأصحاب الفكر المتطرف والهدام»، وفقا لما نقلته وكالة الأنباء الأردنية الرسمية.

وأعرب العاهل الأردني عن «تقديره واعتزازه الكبير بشجاعة منتسبي الأمن العام وقوات الدرك في الدفاع عن الوطن بكل بسالة، والذين ما توانوا يوما عن أداء واجبهم المقدس في الذود عن هذا الحمى، واقتدائه بالمهج والأرواح حفاظا على أمنه واستقراره وصون منجزاته»، مؤكدا على أهمية «الالتفاف حول الأجهزة الأمنية في تصديها للمجرمين الذين يستهدفون الأردن والأردنيين».

عسيري : القانون

لا يحظر استخدام الذخائر العنقودية ، ولكن قامت بعض الدول بالالتزام بعدم استخدام الذخائر العنقودية ، من خلال الانضمام إلى اتفاقية الذخيرة العنقودية لعام 2008م».

جاء ذلك ردا على تصريحات منظمة العفو الدولية بأن الذخيرة العنقودية من نوع (BL-755) بريطانية الصنع استخدمت في الفترة بين ديسمبر 2015م ويناير 2016م بقرب مدينة الخضراء اليمنية.

وأوضح عسيري أن المملكة العربية السعودية وجميع دول التحالف ليسوا أعضاءً في هذه الاتفاقية، وبالتالي فإن استخدام قوات التحالف لهذا النوع من الذخائر لا يعد مخالفًا لأحكام القانون الدولي.

أضاف أن قوات التحالف فتحت تحقيقا بشأن استخدام الذخائر العنقودية من نوع (BL-755) بريطانية الصنع في اليمن وتواصلت مع الجانب البريطاني والجهات الأخرى، واتضح أن قوات التحالف استخدمت هذا النوع من الذخائر في اليمن بشكل محدود ضد أهداف عسكرية مشروعة لحماية حدود المملكة العربية السعودية من القصف والاعتداءات المتكررة من قبل ميليشيات الحوثي على المدن والقرى السعودية مما نتج عنه سقوط ضحايا من المدنيين.

وتابع عسيري أن قوات التحالف تدرك بشكل كامل أهمية الالتزام بمبادئ القانون الانساني الدولي ، عند استخدامها لهذا النوع من الذخائر، ولذا لم يتم استخدامها في المناطق السكنية المدنية.

وأكد أن حكومة المملكة العربية السعودية قررت إيقاف استخدام الذخائر العنقودية من نوع (BL-755) ، وأبلغت حكومة المملكة المتحدة بذلك.

مجلس الأمن

الأمن الاثنين، وانتقدت سوريا بشدة القرار ، معتبرة أنه «يخفي أجندات خفية» ضدها.

وصدر القرار، الذي صاغته فرنسا، بإجماع الدول الأعضاء في المجلس بما فيهم روسيا، حليف الرئيس السوري بشار الأسد.

تعارض محاولات بعض الدول الأعضاء لأن تصيغ وتقدم، تحت غطاء إنساني، بنودا ماكرة وغامضة وعبارات فضفاضة تحتمل أكثر من تفسير بنية استغلال هذه القرارات لتحقيق أجندات خفية لشرعنة التدخل الأجنبي

وتم خلال الأيام الماضية إجلاء آلاف من المسلحين وعائلاتهم والمدنيين من شرق حلب إلى ريف إدلب تنفيذا لاتفاق لوقف إطلاق النار بين المعارضة المسلحة والحكومة السورية.

وتشير آخر التقارير إلى إجلاء الآلاف بينهم عشرات الأيتام الاثنين فيما وصف بأكبر عمليات إجلاء من بدء تطبيق الاتفاق.

وتضيف التقارير أنه جرى في إطار هذه العملية إجلاء أكثر من 4500 مدني من شرق حلب.

وينص القرار الدولي على تكليف الأمم المتحدة بـ«متابعة كافية ومحايدة ومراقبة مباشرة لعمليات الإجلاء من شرق حلب وغيرها من مناطق المدينة».

كما يدعو القرار بان كي مون، أمين عام الأمم المتحدة إلى اتخاذ خطوات عاجلة للسماح للمراقبين بمراقبة «أحوال المدنيين» والتشاور مع الأطراف المعنية بشأن نشر المراقبين.

وقال بشار الجعفري، مندوب سوريا لدى الأمم المتحدة إن هناك «أجندات خفية» لدى مؤيدي القرار.

وقال في تصريحات صحفية «نعارض محاولات بعض الدول الأعضاء لأن تصيغ وتقدم، تحت غطاء إنساني، بنودا ماكرة وغامضة وعبارات فضفاضة تحتمل أكثر من تفسير بنية استغلال هذه القرارات لتحقيق أجندات خفية لشرعنة التدخل الأجنبي».

واعتبر جان- مارك آيرو وزير الخارجية الفرنسي القرار الجديد خطوة أولى. وطالب كل الأطراف «وخاصة الحكومة السورية وحلفاءها» بتنفيذه فورا.

وقال «فرنسا تدعو كل طرف، خاصة النظام ومؤيديه، للتحلي بالمسؤولية كي يُطبق هذا القرار دون إبطاء وكي يُنفذ وقف إطلاق نار دائم في أنحاء البلاد».

ومن المقرر أن يعقد وزراء خارجية روسيا وإيران وتركيا اجتماعا في موسكو بهدف إعطاء دفعة جديدة لجهود البحث عن حل للوضع في حلب، حسب مسؤول في وزارة الخارجية التركية.

غير أن المسؤول التركي قال الاجتماع«ليس لتحقيق المعجزات ولكن لإعطاء جميع الأطراف فرصة الاستماع للطرف الآخر».